

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب
(محضر اجتماع الجمعية العامة العادية)
المنعقد في تمام الساعة العاشرة من صباح
يوم الأربعاء 11 شعبان 1442 هـ، الموافق 24 مارس 2021م
عقد الاجتماع من خلال وسائط الإتصال المرئي

النصاب: أعلن السيد الرئيس أن عدد الأسهم الحاضرة/ المشاركة (أصالة ووكالة) بلغت 616,204,758 سهماً بنسبة 77.02% من إجمالي أسهم الشركة، وهي نسبة تفوق النصاب المطلوب لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية. حيث صادق مندوب إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة على ذلك، وأعطى الموافقة على عقد الاجتماع.

شارك في الاجتماع من جانب المصرف كلاً من:

السيد / هشام أحمد الريس	عضو مجلس الإدارة - رئيس الاجتماع
السيد / حسين الحسيني	عضو مجلس الإدارة
السيد / مازن إبراهيم عبدالكريم	عضو مجلس الإدارة
السيد / سطات سليمان القصبي	الرئيس التنفيذي
السيد / محمد عبدالله صالح	مساعد المدير العام - الشؤون القانونية والإلتزام، أمين سر مجلس الإدارة - مقرر الاجتماع
السيد / أمان الله خان	مدير إدارة الشؤون المالية والإدارية

بمشاركة :

فضيلة الشيخ الدكتور فريد محمد هادي	عضو هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف وممثلها في الاجتماع
الآنسة / مريم خالد الجين	ممثل إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة
الآنسة / أمينة المسقطي	إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي
الآنسة / ريم المنديل	إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية بمصرف البحرين المركزي
السيد / حسين محمد	إدارة رقابة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي
السيد / سنان الشروقي	إدارة الإدراج وشؤون الشركات ببورصة البحرين
السيد / جليل العالي	الشريك الممثل لشركة كي بي إم جي فخرو، مراقبي الحسابات الخارجيين للمصرف.

ترأس السيد هشام أحمد الرئيس، عضو مجلس الإدارة وممثله اجتماع الجمعية العامة العادية للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب. ("المصرف") للسنة المالية 2020 في تمام الساعة العاشرة صباحاً، فبدأ بحمد الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، ثم استهل الرئيس بالترحيب بالسادة المساهمين وشكرهم على المشاركة في الاجتماع، كما رحب بفضيلة الشيخ الدكتور فريد محمد هادي عضو هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف وممثليها في الاجتماع، كما رحب بمندوب إدارة شؤون الشركات بوزارة الصناعة والتجارة والسياحة، ومندوبي كل من إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية وإدارة رقابة الأسواق المالية بمصرف البحرين المركزي، ومندوبي بورصة البحرين. كما رحب بالسيد جليل العالي، الشريك ممثل شركة كي بي إم جي فخرو - البحرين، مراقبي الحسابات للمصرف. كما أشار إلى أنه نظراً للظروف الراهنة، والتزاماً بتوجهات مصرف البحرين المركزي، وحرصاً من المصرف على السلامة العامة، فقد تقرر عقد إجتماع الجمعية العامة العادية عبر وسائط الاتصال المرئي. بعدها استعرض السيد الرئيس المواضيع المدرجة على جدول أعمال الاجتماع، وعلى ضوء ذلك أقر جدول الأعمال، ودعا السيد الرئيس السادة المساهمين لمناقشة الموضوعات التي تضمنتها بنوده والمصادقة عليها، وذلك على النحو الآتي:

1. المصادقة على محضر الاجتماع السابق للجمعية العامة العادية والذي عقد بتاريخ 23 سبتمبر 2020م:

اطلع المساهمون المشاركون على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق والمنعقد بتاريخ 23 سبتمبر 2020م، و أقر ما جاء به من قرارات.

القرار رقم 1:

صادقت الجمعية العامة العادية بالاجماع على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية السابق المنعقد بتاريخ 23 سبتمبر 2020م، وأقرت ما جاء به من قرارات.

2. مناقشة تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والتصديق

عليه:

استعرض السيد الرئيس تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م. وبعد التداول والنقاش مع المساهمين حول تفاصيل التقرير، صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

القرار رقم 2:

صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

3. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

والتصديق عليه:

قرأ فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي، عضو هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف وممثلها في الاجتماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م. وفي سياق رده على إستفسار أحد المساهمين، حول مدى وجود رقابة شرعية فعلية بالمصرف، أوضح السيد الرئيس بأن آليات وإطار الرقابة الشرعية بالمصرف تعتمد على أربع مكونات رئيسية شكلت في مجملها إطار الحوكمة الشرعية لديه، والتي تعتبر من أعلى درجات الالتزام بإطار الحوكمة الشرعية الصادر عن مصرف البحرين المركزي وهي:

1. هيئة الرقابة الشرعية.
2. التدقيق الشرعي الداخلي.
3. التنسيق والتنفيذ الشرعي.
4. التدقيق الشرعي الخارجي.

ويأتي هذا الإطار مؤكداً على التزام المصرف بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وفتاوى وقرارات هيئة الرقابة الشرعية، والمعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسياسات الداخلية ذات العلاقة. بالإضافة إلى إرشادات وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والمجلس الشرعي الموحد. وبعد التداول والنقاش مع المساهمين حول تفاصيل التقرير، أخذت الجمعية العامة علماً به وصادقت عليه.

القرار رقم 3:

صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير هيئة الرقابة الشرعية عن أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

4. الاستماع إلى تقرير مدققي الحسابات الخارجيين عن البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر

2020م:

دعا السيد الرئيس مراقبي حسابات المصرف، السادة كي بي إم جي فخرو إلى تلاوة تقريرهم عن البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والذي قام السيد جليل العالي بقراءته أمام المساهمين المشاركين. حيث أكد السيد جليل العالي في تقريره بأن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة من جميع الجوانب الجوهرية للمركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2020م، ونتائج أعمالها الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة وتدفعاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بصيغتها المعدلة من قبل مصرف

البحرين المركزي. وأن المجموعة قد إلتزمت بمبادئ الشريعة الإسلامية على النحو الذي حددته هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020. وبعد التداول والنقاش مع المساهمين حول تفاصيل التقرير، صادقت الجمعية العامة العادية تقرير مراقبي الحسابات عن حسابات السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

القرار رقم 4:

صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير مراقبي الحسابات عن حسابات السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

5. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م والتصديق عليها:

اطلعت الجمعية العامة العادية على الحسابات الختامية للمصرف للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، وبعد النقاش والتداول حول ما جاء في البيانات تمت المصادقة عليها.

القرار رقم 5:

صادقت الجمعية العامة العادية على الحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

6. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م:

ناقشت الجمعية العامة العادية توصيات مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، وذلك على النحو التالي:

- أ. ترحيل مبلغ 798,630 دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني.
- ب. تخصيص مبلغ 229,779 دينار بحريني لصندوق الزكاة.
- ت. ترحيل مبلغ 6,957,892 دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة.

و بعد التداول والنقاش، وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة في هذا الصدد.

القرار رقم 6:

وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بتخصيص صافي أرباح السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م،

وذلك على النحو التالي:

- أ. ترحيل مبلغ 798,630 دينار بحريني إلى الإحتياطي القانوني.
- ب. تخصيص مبلغ 229,779 دينار بحريني لصندوق الزكاة.
- ت. ترحيل مبلغ 6,957,892 دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة.

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية للسنة المالية 2020.

24 مارس 2021م

7. الموافقة على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 100 ألف دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية:

ناقشت الجمعية العامة العادية مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 100 ألف دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية. وبعد التداول والنقاش، وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة في هذا الصدد.

القرار رقم 7:

وافقت الجمعية العامة العادية على مقترح توزيع مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ إجمالي وقدره 100 ألف دينار بحريني عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020، وذلك خاضع لموافقة الجهات الرقابية.

8. المصادقة والترخيص على العمليات التي جرت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020 مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في إيضاحات البيانات المالية رقم (27) من القوائم المالية الموحدة:

استعرضت الجمعية العامة العمليات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف كما هو مبين في الإيضاح رقم (27) من القوائم المالية الموحدة، عملاً بنص المادة 189 من قانون الشركات التجارية البحريني. ثم صادقت الجمعية العامة العادية على العمليات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف.

القرار رقم 8:

صادقت الجمعية العامة العادية على العمليات التي تمت خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م مع أي أطراف ذات علاقة أو مع مساهمين رئيسيين في المصرف.

9. مناقشة تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م، والتزام المصرف بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، والتصديق عليه:

استعرضت الجمعية العامة تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م بشأن مدى التزام البنك بمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وفي سياق رده على استفسار أحد المساهمين، حول سبب عدم ملكية أعضاء المجلس لأسهم المصرف، أشار

السيد الرئيس بأن نصف أعضاء المجلس يمثلون الأشخاص الاعتبارية التي تمتلك حصص في المصرف، كمجموعة جي إف إتش المالية وشركة شعاع كابيتال. وبالتالي توجد لهم ملكية غير مباشرة لحصص في المصرف. أما الجزء الآخر من الأعضاء، فهم الأعضاء المستقلين، من غير المساهمين، الذين تم انتخابهم من قبل الجمعية العمومية، لما يتمتعون به من خبرات فنية وإدارية وعلمية ضرورية لإنشاء عمل المجلس. وبعد التداول والنقاش مع المساهمين حول تفاصيل التقرير، صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير حوكمة الشركات للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

القرار رقم 9:

صادقت الجمعية العامة العادية على تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

10. إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31

ديسمبر 2020م:

وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

القرار رقم 10:

وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020م.

11. التصديق على تعيين أو إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين لسنة 2021م، وتخويل مجلس الإدارة

بتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي:

بين السيد الرئيس للسادة الحضور بأن لجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة للمجلس قد ناقشت الموضوع وأوصت بإعادة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو - البحرين كمراقبي حسابات المصرف لعام 2021م وبعد التداول والنقاش، وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو - البحرين كمراقبي حسابات المصرف لعام 2021م، كما تم تفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم، وذلك بعد أخذ موافقة الجهات الرقابية المعنية.

القرار رقم 11:

وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة كي بي إم جي فخرو – البحرين كمراقبي حسابات المصرف لعام 2021م، وفوضت مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

12. التصديق على تعيين أو إعادة تعيين السادة أصحاب الفضيلة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للثلاث

سنوات القادمة:

اطلعت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بشأن إعادة تعيين السادة أصحاب الفضيلة التالية أسماؤهم بهيئة الرقابة الشرعية للثلاث سنوات القادمة، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم:

- الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح - رئيس الهيئة
- الشيخ الدكتور فريد محمد هادي - عضو الهيئة التنفيذي.
- الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي - عضو الهيئة.

وبعد التداول، وافقت الجمعية العامة العادية على التوصية.

القرار رقم 12:

وافقت الجمعية العامة العادية على توصية مجلس الإدارة بشأن إعادة تعيين السادة أصحاب الفضيلة التالية أسماؤهم بهيئة الرقابة الشرعية للثلاث سنوات القادمة، وتخويل مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

- الشيخ الدكتور فريد يعقوب المفتاح - رئيس الهيئة
- الشيخ الدكتور فريد محمد هادي - عضو الهيئة التنفيذي.
- الشيخ الدكتور نظام محمد يعقوبي - عضو الهيئة

13. الموافقة على التعديلات المقترحة على إطار المكافآت في المصرف (سياسة المكافآت المتغيرة ونظام حوافز

الموظفين عبر تملك الأسهم)، والمعد وفق متطلبات مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الإدارة
صلاحية إجراء التعديلات اللازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة، وذلك خاضع لموافقة

مصرف البحرين المركزي:

وافقت الجمعية العامة العادية على التعديلات المقترحة على إطار المكافآت في المصرف (سياسة المكافآت المتغيرة ونظام حوافز الموظفين عبر تملك الأسهم)، والمعد وفق متطلبات مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الإدارة صلاحية إجراء التعديلات

اللازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي. والتي كانت على النحو الآتي:

- تعديل الفقرة 1.8.1 من سياسة المكافآت المتغيرة، المتعلقة بتحديد نسبة المكافآت الثابتة من المجموع الكلي للمكافآت. بحيث تشكل المكافآت الثابتة نسبة عالية بما فيه الكفاية من إجمالي مجموع المكافآت.
- تعديل الفقرة 2.1 من سياسة المكافآت المتغيرة، المتعلقة بتحديد الأشخاص الخاضعين للنظام. بحيث ينطبق نظام المكافآت المتغيرة على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على البنك، التي تزيد مجموع مكافآتهم السنوية عن 100 ألف دينار بحريني.
- تعديل الفقرة 3.5 من سياسة المكافآت المتغيرة، المتعلقة بإستحقاق المكافأة السنوية (البونوس). وذلك من خلال منح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة صلاحيات إضافية في هذا الصدد.
- تعديل الفقرة 5.2 من سياسة المكافآت المتغيرة، المتعلقة بألية صرف المكافآت المتغيرة المؤجلة. حيث تم تعديل الفقرة لتتوافق مع ما جاء في التعديل الوارد على الفقرة 2.1.
- وغيرها من التعديلات غير الجوهرية على سياسة المكافآت المتغيرة ونظام حوافز الموظفين عبر تملك الأسهم، والتي لن تؤثر على المضمون العام لإطار المكافآت بالمصرف.

القرار رقم 13:

وافقت الجمعية العامة العادية على التعديلات المقترحة على إطار المكافآت في المصرف (سياسة المكافآت المتغيرة ونظام حوافز الموظفين عبر تملك الأسهم)، والمعد وفق متطلبات مصرف البحرين المركزي، وتخويل مجلس الإدارة صلاحية إجراء التعديلات اللازمة عليه من وقت لآخر، حسب ما تقتضيه الحاجة، وذلك خاضع لموافقة مصرف البحرين المركزي. والتي كانت على النحو الآتي:

- تعديل الفقرة 1.8.1 من سياسة المكافآت المتغيرة، المتعلقة بتحديد نسبة المكافآت الثابتة من المجموع الكلي للمكافآت. بحيث تشكل المكافآت الثابتة نسبة عالية بما فيه الكفاية من إجمالي مجموع المكافآت.
- تعديل الفقرة 2.1 من سياسة المكافآت المتغيرة، المتعلقة بتحديد الأشخاص الخاضعين للنظام. بحيث ينطبق نظام المكافآت المتغيرة على أعضاء الإدارة التنفيذية وما يعرف بفئة الأشخاص المطلوب الموافقة على تعيينهم، وأصحاب الوظائف التي تمثل مخاطر معينة وعالية على البنك، التي تزيد مجموع مكافآتهم السنوية عن 100 ألف دينار بحريني.
- تعديل الفقرة 3.5 من سياسة المكافآت المتغيرة، المتعلقة بإستحقاق المكافأة السنوية (البونوس). وذلك من خلال منح لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة صلاحيات إضافية في هذا الصدد.

- تعديل الفقرة 5.2 من سياسة المكافآت المتغيرة، المتعلقة بألية صرف المكافآت المتغيرة المؤجلة. حيث تم تعديل الفقرة لتتوافق مع ما جاء في التعديل الوارد على الفقرة 2.1.
- وغيرها من التعديلات غير الجوهرية على سياسة المكافآت المتغيرة ونظام حوافز الموظفين عبر تملك الأسهم، والتي لن تؤثر على المضمون العام لإطار المكافآت بالمصرف.

14. مناقشة ما يستجد من أعمال وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية:

وبعد أن انتهت الجمعية العامة العادية من مناقشة جميع البنود المدرجة بجدول أعمالها، استفسر أحد المساهمين حول تأثير عملية إعادة الهيكلة التي تمت خلال العام المنصرم على حجم المخصصات المستقبلية بالمصرف، حيث أشار بأنه من الملاحظ على الرغم من عملية إعادة الهيكلة، فقد استمر المصرف في حساب مخصصات احترازية إضافية. من جانبه، أوضح الرئيس التنفيذي بأن جودة أصول المصرف كانت وما تزال من الأولويات الرئيسية لدينا، وبأن عملية إعادة الهيكلة التي تمت وقيام المصرف بحساب المخصصات التي أخذها في السنوات السابقة، ساهمت بشكل أساسي في تحسين جودة الأصول لديه، كما ساهمت بخلق نوع من التوازن الذي سيمكن المصرف من النمو في المستقبل. هذا إلى جانب ضرورة الأخذ في الاعتبار أن الأنظمة الرقابية الجديدة والشروط المحاسبية الحديثة تحتم على المؤسسات المالية أخذ مخصصات مقابل المحفظة التمويلية لديها.

وفي سياق رده على استفسار المساهم حول مدى كفاية المخصصات التي تم حسابها لتغطية التعرض الخاص بشركة NMC، أشار الرئيس التنفيذي بأن المصرف أخذ المخصصات المناسبة، وفي حال تحسن وضع الشركة أو تم التوصل لأي تسوية سيتمكن المصرف من استرجاع المخصصات التي تم اعتمادها.

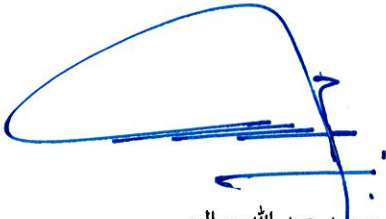
كما أجاب الرئيس التنفيذي على استفسار المساهم حول تحسن قدرة المصرف على التمويل بعد عملية إعادة الهيكلة. حيث أشار بأن ميزانية المصرف وكفاءة رأس ماله تؤهله لذلك، وهي بلاشك أفضل من وضعه قبل عملية إعادة الهيكلة. إلا أن الظروف المستجدة لجائحة كورونا، وعلى ضوء الخطوات التي اتخذتها الحكومة بشأن تأجيل الأقساط، تبنت المؤسسات المالية والمصارف موقفاً متحفظاً بشأن التوسع في عمليات التمويل. مما دفع المصرف خلال الفترة السابقة للتوجه والتركيز على تنمية محفظة الصكوك بسبب عوائدها المغرية ومخاطرها المحدودة.

وفي سياق رده على استفسار أحد المساهمين حول خطط المصرف للتعامل مع أسهم الخزينة ودعم القيمة السوقية للسهم، أشار السيد الرئيس بأنه لا توجد حالياً أي توجهات بشأن التعامل مع أسهم الخزينة. وذلك بسبب القيود التنظيمية المتعلقة بألية بيع وشراء أسهم الخزينة. والمتمثلة في وجود حد أقصى للتعامل في أسهم الخزينة بحيث لا تتجاوز نسبة أسهم الخزينة 10% من أسهم

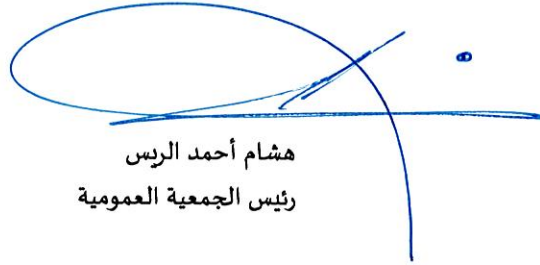
المصرف. إلا أن المصرف يدرس في الوقت الراهن بعض السيناريوهات التي تهدف لدعم صغار المساهمين، وهي مجرد أفكار تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتحليل.

كما أجاب الرئيس على استفسار أحد المساهمين حول سبب عدم وجود توزيع للأرباح. حيث أشار بأنه نظراً للظروف المستجدة لجائحة كورونا والتسهيلات التي قدمتها البنوك والمصارف لتأجيل أقساط العملاء، فقد كانت سياسة التوزيعات متحفظة، وذلك بهدف حماية المركز المالي للمصرف ولتجاوز الآثار السلبية للجائحة .

ونظراً لعدم وجود أية موضوعات أخرى غير مدرجة في جدول الأعمال يمكن مناقشتها تحت بند ما يستجد من أعمال وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية، وحيث إنه لم يبد أيّاً من المشاركين أية استفسارات أخرى أو تحفظات، ختم السيد رئيس الاجتماع بشكر السادة المساهمين على مشاركتهم، كما شكر السادة أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة التنفيذية على جهودهم المباركة متمنياً لهم التوفيق والسداد في أداء المهام الموكلة إليهم، وذلك بما يحقق التطور في مسيرة المصرف المباركة بعون الله تعالى. ثم أعلن انتهاء الاجتماع الجمعية العامة العادية للمصرف في تمام الساعة 10.35 صباحاً.



محمد عبد الله صالح
أمين سر مجلس الإدارة



هشام أحمد الرئيس
رئيس الجمعية العمومية